الوافي : معزوز مطالب اليوم أكثر من أي وقت بتفعيل الحوار السياسي بين الحكومتين

المجلس الوزاري الإسباني يلغي ميزانية إدماج المهاجرين المقدرة بـ 67 مليون أورو

كوثر بن العيفر

صوت المجلس الوزاري الإسباني، خلال الاجتماع الذي عقده الجمعة الماضي، على قرار إلغاء الميزانية التي تخصصها الدولة الإسبانية لإدماج المهاجرين المقيمين بالبلاد.

ويقضي القرار الذي أجمعت الأصوات عليه بإلغاء الميزانية المقدرة بـ67 مليون أورو من الميزانية العامة للدولة، والتي كانت تقدم في السابق للحكومات الجهوية بالأقاليم الإسبانية المختلفة ويتم تخصيصها كاملة لدعم سياسة إدماج المهاجرين.

وفي تصريحها لـ«الخبر»، أكدت نزهة الوافي، برلمانية مهتمة بشؤون الجالية، أن قرار الحكومة الإسبانية إلغاء ميزانية إدماج المهاجرين يأتي في إطار رزمانة من إجراءات التقشف التي اتخذها البلد، خاصة وأنه من البلدان الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية العالمية، مشيرة إلى أنه ليست إسبانيا البلد الوحيد الذي اتخذ هذه الخطوة بل إن العديد من الدول الأوربية سارت في نفس الاتجاه، مستدلة على ذلك بما حصل في إيطاليا باعتبارها من الدول المستضيفة التي تضم نسبة مهمة من الجالية المغربية، والتي لم تلغ الميزانيات المخصصة لإدماج المهاجرين إلا أنها ألغت مجموعة من الميزانيات الأخرى التي كانت تصرف لتوفير المساعدة القضائية، سيما في ما يتعلق بالشراكات مع المجتمع المدني الذي يشتغل في نطاق الحد من المشاكل الاجتماعية.

وأضافت الوافي أن الوزارة تتلقى يوميا شكايات المهاجرين التي ترتكز على المشاكل التي يتخبطون فيها على المستويين الاجتماعي أو القانوني، وذلك راجع بالأساس إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية في البلدان الأوربية التي تتعمق فيها.

وفي سياق متصل، أوضحت الوافي أن هذا القرار ستكون له تداعيات وآثار على المدين القريب والبعيد على الجالية المتضررة أصلا من الأزمة، خاصة وأن هذه الميزانيات كانت تصرف على المساعدة القانونية وتفتح بها شبابيك لتقديم الإعانات للحصول على الإقامة وتقدم بها خدمات لمساعدة النساء في وضعية صعبة والأطفال في وضعية هشة، وكذلك تقدم خدمات للحماية ضد العنصرية، وهذه الأمور مجتمعة تسهم في بناء مجتمع متقدم يقوم على احترام الثقافات الجديدة على تلك البلدان وترسيخ قيم التعدد والاختلاف، مضيفة أن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل إنه يتعداه إلى المساس بمشاريع كبرى تهدف إلى تحقيق الاندماج، بالإضافة إلى أنها تعيق مشروع المواطنة والتجذر في بلد الاستقبال، هذا الأخير يستدعي الدفاع عن حقوقهم كمواطنين وكشغيلة لضمان ذلك المستوى الراقي من التعايش بينهم، مشددة على أن هؤلاء المهاجرين سيناضلون من أجل الحفاظ على تلك الحقوق التي حصلوها في البلدان المستضيفة.

ومن جانب آخر، أفادت الوافي بأن الوزير، عبد اللطيف معزوز، المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتفعيل الحوار السياسي بين الحكومتين، وبالتالي يجب أن يكون ملف الجالية من ضمن الملفات التي يخصص لها حيز هام، بخلاف ما أقدم عليه الوزراء السابقون الذين تعاقبوا على الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المقيمة بالخارج، الذين لم يطالبوا يوما بحوار سياسي، وإنما كانوا يناقشون شؤون الجالية ضمن لقاءات بروتوكولية، وتكون بذلك ثانوية.

وأفادت الوافي بأنه تم التوصل بمجموعة من الشكايات في الموضوع، حيث نددت مختلف الفعاليات الجمعوية التي تعنى بشؤون المهاجرين المسلمين وعلى رأسهم الفاعلون الجمعويون المغاربة بإسبانيا بهذا القرار، الذي فسره بعضهم بأنه ينضاف إلى أساليب تضييق الخناق على الجاليات المهاجرة بالدول الأوربية، التي تسلكها العديد من الدول في الوقت الحالي.